

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣/٧/١٩٥٧ الموافقة على النظام الآتي : —

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧

نظام مكافآت العقاقير الخطرة

المادة ١ — صادر بالاستناد للمادة (١٥) من قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥
يسمى هذا النظام (نظام مكافآت العقاقير الخطرة لسنة ١٩٥٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تدفع الحكومة مكافآت مالية مناسبة لكل من يضبط او يساعد على ضبط العقاقير الخطرة او يقدم معلومات تؤدي لاكتشاف المخالفات المرتكبة خلافاً لاحكام قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ او أي قانون يحل محله ضمن الشروط التالية : —

أ — تدفع المكافآت على اساس الجهود المبذولة في سبيل ضبط العقاقير بحيث تتناسب مع القيمة التي تقدرها السلطات الجمركية المختصة للكمية المضبوطة على ان لا تتجاوز المكافأة ١٠٪ من هذه القيمة وأن لا تزيد في أية قضية من القضايا عن (٥٠٠) دينار .

ب — يتم الدفع بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية — الجمارك بعد انتهاء التحقيق في القضية من قبل السلطات القضائية ، الا أنه يجوز — استثناء لهذه القاعدة — ان تدفع مكافأة المخبر والمسبب الرئيسي لضبط العقاقير فور اتمام عملية الضبط اذا رأت وزارة المالية — الجمارك لزوماً لذلك .

المادة ٣ — تخضع لاحكام هذا النظام جميع القضايا التي لم تصرف المكافأة عنها .

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	وزير الداخلية والاشغال العامة والعدلية فلاح المدادحة	وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية سليمان عبد الرزاق طوقان
ابراهيم هاشم	سمير الرفاعي		

وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم خلوصي الحيري	وزير المالية والمواصفات انسطاس حنايا	وزير الزراعة والانشاء والتعمير عاكف الفايز
---	--	--